

Distr.: General
31 March 2004
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤
٢٣-١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، جنيف
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان
أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لصندوق الأمم
المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٣
تقرير المديرية التنفيذية



المحتويات

الصفحة

أولا -	التنظيم والموارد	٣
ثانيا -	أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراض	٤
ثالثا -	النتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات وإجراءات المتابعة المتخذة	٥
رابعا -	استعراض مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية	١٣
خامسا -	استعراض البرامج الإقليمية للصندوق (٢٠٠٠-٢٠٠٣)	١٧
سادسا -	آليات الرقابة	١٨
سابعا -	التوصية	٢٠

١ - تنفيذًا لطلب أصدره المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦، يسر المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس موجزا لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٣. ويعرض هذا التقرير بإيجاز للمسائل الرئيسية في نتائج المراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الرقابية لشعبة الخدمات الرقابية التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، فضلا عن التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات المراجعات السابقة للحسابات.

أولا - التنظيم والموارد

٢ - في سياق موافقة المجلس التنفيذي على ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، أنشئت شعبة جديدة هي شعبة الخدمات الرقابية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتتألف الشعبة من فرعين: فرع الرقابة والتقييم وفرع خدمات مراجعة الحسابات، الذي كان يسمى سابقا قسم مراجعة الحسابات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وشملت الوظائف المأذون بها في فرع الرقابة والتقييم وظائف الرئيس واثنين من مستشاري التقييم واثنين من موظفي الدعم، وشملت في فرع خدمات مراجعة الحسابات وظائف الرئيس وأربعة من أخصائيي مراجعة الحسابات واثنين من موظفي الدعم. كما تقدم مراجعة الحسابات من خلال خدمات تعاقدية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية. وقد تولى فرع خدمات مراجعة الحسابات بشكل مباشر إدارة عقد توفير هذه الخدمات بتكلفة بلغت ١٧٦ ٠٠٠ دولار. وفضلا عن ذلك، خصص صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال الإعانة السنوية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبلغا قدره ٣٠٤ ٥٠٠ دولار لتغطية تكاليف مراجعة الحسابات المقدمة من المراكز الإقليمية لخدمات مراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٣. وجرى على وجه التحديد استخدام الموارد في دفع تكاليف عقود تعيينات لفترات محدودة تولت إدارتها المراكز الإقليمية لخدمات مراجعة الحسابات في جنوب أفريقيا وبنما وماليزيا. كما استخدم فرع خدمات مراجعة الحسابات استشاريين فرادى لتعزيز قدرته وتوسيع نطاق تغطية مراجعة الحسابات. ورغم هذه التدابير المختلفة، فإن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات قد حد منها عدم كفاية الموظفين في فرع خدمات مراجعة الحسابات بسبب تأخر التعيينات وعملية إعادة التنظيم التي قام بها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما أثر على الخدمات الخارجية المقدمة من المراكز الإقليمية لخدمات مراجعة الحسابات.

ثانيا - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراض

٣ - تشمل أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراض الداخلي التي جرى الاضطلاع بها في عام ٢٠٠٣ ما يلي:

(أ) مراجعة حسابات الإدارة في أربعة مكاتب قطرية (في منطقة أفريقيا ومنطقة الدول العربية وأوروبا) وفي مجال وظيفي واحد في المقر قام بها فرع خدمات مراجعة الحسابات بمساعدة من المركز الإقليمي لخدمات مراجعة الحسابات في ماليزيا وأحد الاستشاريين؛

(ب) متابعة تنفيذ توصيات المراجعة السابقة للحسابات بشأن شعبتين في المقر؛

(ج) استعراض ٤٧٣ تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات تغطي أنشطة مشاريع نفذتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٢ قام به فرع خدمات مراجعة الحسابات بمساعدة من بعض الاستشاريين؛

(د) مراجعة حسابات الإدارة في سبعة مكاتب قطرية في منطقة أفريقيا قام بها المركز الإقليمي لخدمات مراجعة الحسابات في جنوب أفريقيا؛

(هـ) مراجعة حسابات الإدارة في مكتب قطري واحد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قام بها المركز الإقليمي لخدمات مراجعة الحسابات في ماليزيا؛

(و) مراجعة حسابات الإدارة في أربعة مكاتب قطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قام بها المركز الإقليمي لخدمات مراجعة الحسابات في بنما؛

(ز) عمليات تعاقدية لمراجعة الحسابات في ستة مكاتب قطرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وثلاثة مكاتب قطرية في منطقة الدول العربية وأوروبا.

٤ - وقد جرى إعداد خطة العمل السنوية لمراجعة الحسابات باستخدام نهج لتحليل المخاطر روعيت فيه مدخلات من الشعب الجغرافية. وتشمل عوامل الخطر التي أخذت في الحسبان عند إعداد خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٣ ما يلي: حالة رصيد حساب أموال التشغيل، وحالة تقديم نماذج الإبلاغ المالي، ودعم التشييد في البرنامج، ومدى التنفيذ الحكومي، ومدى التنفيذ من جانب صندوق السكان، ودعم العقود من الباطن، ونتائج عمليات مراجعة حسابات المشاريع، والدرجات المعطاة في عمليات المراجعة السابقة للحسابات. ويمكن هذا النهج الأكثر تركيزا صندوق السكان من الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المحدودة لمراجعة الحسابات. وكان يجري تنقيح خطط مراجعة الحسابات بصفة

دورية لاستيعاب الطلبات الخاصة المقدمة من الإدارة ولمواكبة الظروف المتغيرة، وبخاصة في الميدان.

٥ - وتتسم التنمية المستمرة لقدرات الموظفين بالأهمية في مواجهة التحديات المهنية الراهنة. وقد تلقى فرع خدمات مراجعة الحسابات في هذا الصدد تدريباً على تأمين واستعمال برامج حاسوبية جديدة وحضر تقديم بيانات شارحة تناولت مواضيع محددة لها أهمية للمشتغلين بمهنة مراجعة الحسابات. كما قدم الفرع، مُتبعاً في ذلك نهجاً استباقياً ووقائياً، المشورة للمكاتب القطرية والوحدات الموجودة في المقر بشأن إجراءات متابعتها لعمليات مراجعة الحسابات. وفضلاً عن ذلك، قدم الفرع المشورة بشأن متطلبات مراجعة الحسابات للمشاريع المنفذة وطنياً وكان يجري التشاور معه بانتظام كلما جرى التفكير في تغيير الإجراءات.

ثالثاً - النتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات وإجراءات المتابعة المتخذة

٦ - يتبين من التقارير الـ ٢٣ التي صدرت في عام ٢٠٠٣ أن مستوى الضوابط الداخلية والامتثال للاشتراطات المالية والإدارية كان مُرضياً في سبعة مكاتب. وقد أعطيت درجة مرض جزئياً لـ ١١ مكتبا ودرجة قاصر لأربعة مكاتب/شعب. ولم يتضمن أحد التقارير المتعلقة بمراجعة حسابات الإدارة/استعراض تنفيذ السياسات إعطاء درجات تقييمية. و صدر خلال العام ما مجموعه ٨٩٩ توصية موزعة على النحو التالي:

المجال	عدد التوصيات
التنظيم وملاك الوظائف	١٨
المسائل البرنامجية	٢٥٦
العمليات المالية	١٣٤
إدارة شؤون الموظفين	١٣٢
الإدارة العامة	٢٤٧
التشغيل الآلي للمكاتب	١١٢
المجموع	٨٩٩

موجز المسائل الرئيسية

٧ - فيما يلي موجز للمسائل المثارة في تقارير مراجعة الحسابات، مصنفةً حسب الموضوع. وينبغي التشديد على أن الملاحظات لا تسري إلا على بعض - وليس كل - الوحدات التي جرت مراجعة حساباتها. ويستعرض الصندوق نتائج مراجعة الحسابات بعناية وتقوم الأطراف المعنية باتخاذ إجراءات المتابعة وتتولى الشعب المختصة وشعبة الخدمات الرقابية رصد هذه الإجراءات. ومن الجدير بالملاحظة أن عمليات مراجعة الحسابات تغطي بلدانا مختلفة كل عام. ولهذا فإن تكرار المسائل من عام لآخر لا يعني بالضرورة أنه لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية. ومع ذلك، فإن من المسلم به أن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات يتطلب أن يكون هناك امتثال متواصل ورصد مستمر. ويتخذ الصندوق حاليا عدة تدابير لتعزيز نظمته الرقابية الداخلية. ومن هذه التدابير إنشاء وظيفة مدير عمليات في أكثر من ٤٠ مكتبا قطريا. ومن المتوقع أن يساعد هذا التعزيز للقدرة الإدارية في زيادة تساوق عمليات الرقابة في الميدان. كما أن إنشاء فرع لخدمات مراجعة الحسابات داخل الصندوق ييسر أيضا التشاور بين المديرين ومراجعي الحسابات الداخليين بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة.

التنظيم وملاك الوظائف

٨ - تبين من عمليات مراجعة الحسابات أن الخرائط التنظيمية لم تكن كاملة في بعض المكاتب القطرية وأن هناك حاجة لتحسين توزيع حجم العمل لتعزيز الكفاءة. وبينت مراجعة الحسابات في حالتين أن توصيفات الوظائف لم تكن حديثة وأن الموظفين لم يكونوا بالعدد الكافي في بعض المكاتب بسبب تأخر التعيين.

٩ - ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق التصنيف الجديد للوظائف في المكاتب القطرية الذي بدأ العمل به في تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى معالجة هذه المسائل. فقد جرى في إطار عملية تحول الصندوق وضع تصنيف هياكل المكاتب القطرية المختلفة لتعزيز القدرة المؤسسية للصندوق، وبخاصة على الصعيد الميداني. وجرى تحديد المتطلبات الوظيفية للمكاتب القطرية ووضع توصيفات عمومية للوظائف فضلا عن موجزات للكفاءات، لمسايرة التوجه الاستراتيجي الجديد للصندوق ونتائج عملية التحول فضلا عن القيم والأولويات العامة للصندوق. وجرى تشجيع ممثلي الصندوق على إعادة تشكيل هياكل مكاتبهم استنادا إلى التصنيف الجديد لكي يتسنى لهم مواجهة التحديات البرنامجية والتشغيلية على نحو أفضل مع مراعاة أن الهيكل الممول من ميزانية الدعم لفترة السنتين الخاصة بالصندوق هو هيكل ثابت لا يتغير. واستعانت المكاتب القطرية في بعض الحالات بخدمات شركات محلية متخصصة في مجال الموارد البشرية للمساعدة في تحديد المرشحين المناسبين والإسراع بالتوظيف. ولمواصلة تعزيز

المكاتب القطرية، تضمن التصنيف الجديد أيضا إنشاء وظائف برنامجية تستند إلى احتياجات البرامج وتمول من موارد برنامجية لدعم تنفيذ البرامج.

المسائل البرنامجية

١٠ - لم يجر في بعض الحالات توقيع الاتفاق الأساسي الموحد المتعلق بالمساعدة الذي يغطي أنشطة الصندوق في البلد. وقد اتخذت المكاتب المعنية خطوات لإبرام الاتفاقات الأساسية الموحدة. وكانت أنشطة المشاريع تبدأ في بعض الأحيان قبل الحصول على التوقعات المطلوبة. ويتيح بدء استخدام أطلس نظام تخطيط الموارد اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تحسین رصد عمليات الموافقة على البرامج. وبينت مراجعة حسابات المكاتب القطرية عدم وجود مبادئ توجيهية محددة بشأن استخدام مشاريع المساعدة التمهيدية وعدم وجود آليات لرصد استلام المساهمات العينية من الحكومات. وتعهدت المكاتب القطرية في وقت لاحق بتتبع مدى وفاء الحكومات بالتزاماتها. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت مراجعة الحسابات أن أموال المشاريع قد استخدمت في بعض الحالات لتمويل عمليات أساسية في المكاتب لتعزيز القدرات المحملة فوق طاقتها في المكاتب. وبالنظر إلى ما يتضمنه التصنيف الجديد من تحديد واضح لاستعمال موارد المشاريع في القيام بأنشطة المكاتب، من المتوقع أن يقلص عدد هذه الحالات في المستقبل.

١١ - وكشفت عمليات مراجعة الحسابات أن النفقات البرنامجية السنوية لم تتجاوز في معظمها الحدود القصوى السنوية المأذون بها للإنفاق. ويعزى ذلك بدرجة ما إلى الرصد الدقيق للإنفاق قياسا على الحدود القصوى المقررة الذي تقوم به لجنة شؤون الإدارة في الصندوق التي تشكلت في عام ٢٠٠٣. كما ستحظر الضوابط المتأصلة في أطلس نظام تخطيط الموارد على المكاتب مستقبلا تجاوز الحدود القصوى المقررة. وأظهرت عمليات مراجعة الحسابات أن بعض المكاتب لم تقدم إلى المقر التقارير المالية المطلوبة في حينها وأن استخدام أموال المشروع الشامل لم يكن يتم في بعض الأحيان بصورة تتماشى مع السياسات والإجراءات المحددة في دليل برجة الصندوق. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أصدر الصندوق مبادئ توجيهية جديدة بشأن استعمال العنصر المتعلق بالتنسيق والمساعدة البرنامجيين في البرامج القطرية (الذي كان يعرف سابقا بالمشروع الشامل) توضح الغرض من هذا العنصر ونطاقه. كما أتاح بدء استخدام أطلس نظام تخطيط الموارد للميدان والمقر على السواء إمكانية الاطلاع على بيانات مالية فورية.

١٢ - وفيما يتعلق برصد البرامج والمشاريع، لم تكن الاشتراطات التي وضعتها لجان التقييم لاستعراض البرامج الفرعية تُستوفى في بعض الأحيان، حتى على الرغم من مشاركة أصحاب

الشأن في صياغتها. ولم تقم المكاتب القطرية في بضعة حالات أخرى بالتوثيق المنتظم للزيارات الميدانية أو بإعداد تقارير سنوية عن تقدم المشاريع. وتعهدت المكاتب القطرية منذ ذلك الحين بإجراء زيارات أكثر تواترا وضمان أن يكون الرصد سمة رئيسية في خطط إدارتها. كما كانت شعبة خدمات الرقابة أكثر إمساكا بزمam المبادرة في تقديم الدعم التقني للمكاتب القطرية في رصد البرامج. وفضلا عن ذلك، تعهدت الشعب الجغرافية في المقر بأن تكون أكثر انتظاما في مراقبة أنشطة الرصد التي تقوم بها المكاتب القطرية.

١٣ - وكانت هناك بعض التأخيرات في الامتثال لإجراءات إنهاء المشاريع وفي التوثيق المنهجي لنقل المعدات بعد انتهاء المشاريع من الناحية التشغيلية. ولا تقع على المكاتب القطرية كل المسؤولية عن التأخير في إنهاء المشاريع لأن بعض الوثائق يصدر عن الوكالات المنفذة. ويعزى التأخير أيضا إلى تنفيذ بعض المشاريع في أماكن نائية أو غير آمنة.

العمليات المالية

١٤ - كشفت عمليات مراجعة الحسابات عن وجود حالات كان يلزم فيها رصد السلف النقدية بعناية أكبر. ومن المسلم به أنه يلزم أن يكون ممثلو الصندوق أكثر حذرا في استخدام السلف النقدية وأكثر اجتهادا في رصد استعمالها. ولم يكن المقر يتلقى دوما في الوقت المناسب التقارير المتعلقة بحالة التخصيص لأغراض الإبلاغ عن ميزانية الدعم لفترة السنتين، وجرى في ثلاث حالات فتح حسابات مصرفية دون إذن من المقر. ووافقت المكاتب المعنية فيما بعد على إغلاق الحسابات المصرفية فور إنجاز عمليات المطابقة المصرفية للحسابات. وأظهرت عمليات مراجعة الحسابات أن بعض المكاتب لم تحصل على إذن خطي بنقل أموال فيما بين فئات الميزانية، ولم تجر في بضع حالات أخرى مطابقة العمليات المسجلة في تقارير حالة التخصيص مع الحسابات المقدمة من البرنامج الإنمائي. وسيجري في إطار أطللس نظام تخطيط الموارد توثيق إجراءات الموافقة على نقل الأموال وإتمام المدفوعات وستزول الحاجة لمطابقة تقارير حالة التخصيص مع سجلات البرنامج الإنمائي.

١٥ - ولم تكن الضوابط المفروضة على المصروفات الثرية (وهي المبالغ التي تقل عن ٦٠٠ دولار ولا تزيد قيمة أي عملية تستخدم فيها على ١٠٠ دولار) كافية في جميع الأوقات. وقد نُصحت المكاتب القطرية بأن يكون تعيين أمين المصروفات الثرية في صيغة خطية، وبوقف الجمع بين الأموال الشخصية وأموال المكاتب وبشراء خزنة حديدية لتخزين المقتنيات الثمينة للمكاتب. ووردت فيما بعد تأكيدات تفيد بأنه تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وكشفت بعض عمليات مراجعة الحسابات أن شرط عد النقدية ليس

مدونا. وسيجري اعتماد هذا الشرط وإدراجه في التنقيح المقبل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة المصروفات الثرية.

إدارة شؤون الموظفين

١٦ - ولم يكن يجري بصفة منتظمة في عدد من الحالات اتباع الإجراءات المنظمة لاختيار الموظفين المعيّنين بموجب عقود الخدمات واتفاقات الخدمة الخاصة وإدارتهم وتقييم أدائهم. ووافقت المكاتب المعنية على تعزيز الضوابط المفروضة على عقود الخدمات واتفاقات الخدمة الخاصة وعلى الامتثال للشروط الموضوعية. ويمثل ذلك أحد المجالات التي ستحتاج إلى رقابة متواصلة من جانب إدارات المكاتب القطرية.

١٧ - ولم تمثل المكاتب القطرية في عدة حالات للموعد النهائي المحدد لإنجاز عملية استعراض تقييم الأداء. وكشفت عمليات مراجعة الحسابات أيضاً أنه كان يلزم في بعض حالات أن تعيّن المكاتب القطرية موظفاً لمراقبة حضور مراقبي الإجازات وضمان الموافقة على طلبات الإجازات قبل الحصول عليها. وتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في هذه الحالات.

الإدارة العامة

١٨ - كشفت عمليات مراجعة الحسابات أن بعض المكاتب لم تتقيد على وجه الدقة بالإجراءات المنظمة للحصول على أسعار لشراء البضائع التي تتراوح قيمتها بين ٢ ٥٠٠ دولار و ٣٠ ٠٠٠ دولار، وبإجراءات الفصل بين المهام في أنشطة الشراء. كما أن تقارير الاستلام والمعاينة لم تكن تعد في بعض المكاتب أو لم تكن تقدّم إلى المقر في غضون المدة المطلوبة بعد استلام البضائع وهي ثلاثة أسابيع. ويرسل قسم خدمات المشتريات في الصندوق رسائل تذكيرية منتظمة إلى المكاتب القطرية لكي تقدم تقارير الاستلام والمعاينة. وطراً نتيجة لذلك بعض التحسن في توقيت تقديم تلك التقارير. ومع بدء استعمال أطلس نظام تخطيط الموارد سيجري بصورة تلقائية إدخال تقارير الاستلام والمعاينة وتتبعها. كما قررت الإدارة العليا مراعاة تقارير الاستلام والمعاينة عند تقييم أداء القائمين بإدارة المكاتب القطرية.

١٩ - ولم يجر في بعض الحالات وضع اتفاقات الخدمات المشتركة المتعلقة بالخدمات المقدمة من البرنامج الإنمائي في صيغتها النهائية. وتوصل الصندوق والبرنامج الإنمائي منذ ذلك الحين إلى اتفاق بشأن استرداد تكاليف خدمات الدعم المقدمة إلى المكاتب القطرية التابعة للصندوق. وبدأ بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ نفاذ هذا الاتفاق الشامل لاسترداد التكاليف وأصبحت بموجبه جميع الاتفاقات المحلية لاغية. وكان من المتوقع

أن يلزم استعراض التكاليف الواردة فيه في الوقت المناسب نتيجة لبدء العمل بأطلس نظام تخطيط الموارد. وكانت تقارير الجرد في عدة مكاتب غير مكتملة أو لم يتم إعدادها، ولم تكن سجلات الجرد تتضمن وصفا للتصرف في المعدات واقتنائها. وتعهدت المكاتب بالحصول على المعلومات الناقصة وبأن يكون الحصر الفعلي للموجودات ضمن خططها المتعلقة بإدارة المكاتب.

٢٠ - ورغم أن الحالة قد تحسنت منذ العام الماضي، فإن سجلات السيارات لم يكن يجري استعراضها بانتظام في أغلب الأحيان، كما كانت الضوابط المفروضة على استهلاك الوقود غير كافية في بعض الحالات. إلا أنه قياسا على ما مضى، فقد قل عدد حالات استعمال سيارات المكاتب للأغراض الشخصية وتحسنت ضوابط المكالمات الهاتفية. وأصدر الصندوق في عام ٢٠٠٣ تعميما يكرر ويوضح المبادئ التوجيهية القائمة المنظمة للاستعمال الرسمي لسيارات المكاتب ومرافق اتصالها.

٢١ - وخلصت عمليات مراجعة الحسابات إلى أن خدمات السفر لم تكن مشمولة بعقد في بعض الحالات، رغم البدء في عملية تنافسية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحديد وكالة سفر مناسبة. ولم تقدم أيضا بعض مطالبات السفر والمستندات ذات الصلة كما هو مطلوب، أي في غضون أسبوعين من إتمام السفر. وقد جرى فيما بعد الحصول على مطالبات السفر المتبقية وتذكير الموظفين المعنيين بضرورة تقديم مطالبات السفر في الوقت المناسب.

التشغيل الآلي للمكاتب

٢٢ - شملت المسائل المتعلقة بالتشغيل الآلي للمكاتب في بعض المكاتب القطرية عدم اكتمال أو انعدام الخطط الرسمية لاسترجاع البيانات في حالات الكوارث؛ وعدم الاحتفاظ بنسخ احتياطية للملفات بعيدا عن مكان الأجهزة؛ وعدم تركيب برمجيات لمكافحة الفيروسات؛ وعدم كفاية أمن المعلومات؛ واستعمال برمجيات غير مرخصة. ووافقت المكاتب فيما بعد على إصدار تعميم لجميع الموظفين يحظر تركيب برمجيات غير مرخصة في حواسيب المكاتب ويحث على أن تكون جميع البرمجيات مرخصة. كما أُنخذت خطوات لضمان أمن البيانات والمعدات.

نظام تخطيط الموارد

٢٣ - بدأت المرحلة الأولى لأطلس نظام تخطيط الموارد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وهي تشمل تركيب عدة وحدات: دفتر الأستاذ العام، وحسابات الدفع/القبض؛ والخزانة؛ والشراء؛ والمنح؛ والمشاريع؛ والعقود؛ وإدارة الموجودات؛ ومراقبة الالتزامات. وبذلك لم يعد

ساريا عدد من المسائل التي أثرت في عام ٢٠٠٣ مثل تطبيق النقل الإلكتروني للبيانات بين البرنامج الإنمائي والصندوق، والمشاكل المصادفة في تطبيق الإصدار ٢ لنظام الأمم المتحدة المتكامل للمكاتب الميدانية الذي يستعمله الصندوق، والموعد النهائي لتقديم تقرير حالة التخصيص، وشرط العد المسبق لأوامر الشراء.

مراجعة حسابات الإدارة فيما يتعلق بسفر موظفي المقر

٢٤ - كانت هذه أول مراجعة حسابات داخلية للسفر الرسمي لموظفي المقر. وقد تبين أن هناك قصورا في إدارة سفر موظفي المقر في بعثات لسنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وفيما يلي المسائل التي جرى تحديدها في هذا الصدد:

(أ) يلزم مزيد من الانضباط في تخطيط سفر الموظفين وإدارته. وشملت المجالات موضع القلق التصديق والموافقة على طلبات السفر والإذن بها؛ وإدارة مطالبات السفر ومراقبتها؛ ومراقبة السفر الممول من البرامج؛

(ب) كان يلزم أن يكون المديرين أكثر صرامة في الموازنة بين الأولويات النسبية لدى استعمال وقت الموظفين في تخطيط وطلب سفر الموظفين؛

(ج) لم يكن يجري على الوجه الكافي رصد أو تحليل الإبلاغ عن السفر ونتائج سفر الموظفين من أجل تحديد أولويات السفر في المستقبل؛

(د) لم يكن يجري عند طلب السفر أو الإذن به تقييم آثار سفر الموظفين، وبخاصة المديرين، على إدارة الوحدات التنظيمية وإنتاجيتها.

٢٥ - وقد جرى تنقيح المبادئ التوجيهية للسفر في الصندوق استنادا إلى توصيات مراجعة الحسابات. وصدر تعميم في عام ٢٠٠٣ يوضح المعايير والاشتراطات الجديدة المتعلقة بالسفر الرسمي. ويجري حاليا تجريب نظام جديد على الويب لاختبار توافقه مع أطلس نظام تخطيط الموارد ومن المتوقع بدء تشغيله بحلول نيسان/أبريل. وسيضمن النظام معلومات أساسية عن السفر وسيتيح تصفح تقارير البعثات وسيرسل رسائل تذكيرية تلقائية إلى الموظفين الذين لا يقدمون تقارير بعثاتهم في حينها. وينبغي إدراك أن موظفي مقر الصندوق، بوصفه منظمة تركز على الميدان ونظرا لأن القدرة في معظم المكاتب القطرية هي قدرة محدودة بشكل ظاهر، كثيرا ما يحتاجون إلى السفر لدعم الأنشطة الميدانية. ومع ذلك تدرك الإدارة أن هناك حاجة إلى أن تكون أكثر تركيزا على النتائج عند الإذن بسفر الموظفين وإدارته لضمان جدوى الأموال المنفقة ولتفادي الآثار السلبية على الأنشطة التي يتم القيام بها انطلاقا من المقر.

متابعة تنفيذ توصيات المراجعة السابقة للحسابات

٢٦ - أجرى فرع خدمات مراجعة الحسابات في أيار/مايو ٢٠٠٣ استعراضا لتنفيذ توصيات المراجعة التي أحررت لشعبة الدعم التقني وشعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

٢٧ - واتخذت شعبة الدعم التقني إجراءات لمتابعة تنفيذ توصيات مراجعة حسابات الإدارة. فعلى سبيل المثال، تفيد الشعبة أنها تتوقع إصدار مبادئ توجيهية لإدارة البرنامج المشترك بين الأقطار بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٤. وستشمل هذه المبادئ التوجيهية إرشادات بشأن كيفية إعداد وثائق المشاريع وخطابات التفاهم وتقارير المشاريع وغير ذلك. وستقوم الشعبة أيضا بإقفال معظم مشاريع دورة البرمجة السابقة ماليا. وكانت الشعبة ترصد بصفة منتظمة المخصصات والنفقات قياسا على الحد الأقصى المحدد للشعبة لضمان عدم تجاوزه. وفضلا عن ذلك، سيستحيل، في إطار أطلس نظام تخطيط الموارد، إنفاق ما يتجاوز الحد الأقصى المقرر. وقد استوعبت ميزانية الدعم لفترة السنتين مؤخرًا وظيفتين كانتا تمولان في إطار المشاريع وأوصى مراجعو الحسابات بتمويلهما بوصفهما من الوظائف الأساسية. وقد وردت فيما بعد بعض تقارير مراجعة الحسابات التي لم تكن قد أعدت وقت إجراء المراجعة، وجرى التوقيع على خطابات تفاهم بالنسبة لبعض المشاريع. وفرع خدمات مراجعة الحسابات في حوار مستمر مع إدارة الشعبة بشأن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ توصيات المراجعة.

٢٨ - واتخذت شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد خطوات لمعالجة المجالات التي أشير إلى حاجتها إلى التحسين في تقرير المراجعة. وبُذلت نتيجة لذلك جهود لضمان أن يكون للمشاريع التي تديرها الشعبة وثائق داعمة كافية، بما في ذلك العقود وخطابات التفاهم الموقعة من الأطراف المعنية. كما أُنجزت، حسب الاقتضاء، اتفاقات تعاون تبين الأسس لإقامة شراكات. واتخذت إجراءات لضمان تسجيل المنظمات غير الحكومية الحاصلة على منح من الصندوق والتي وقعت على اتفاقات معه. كما تُولى عناية لرصد المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لضمان أن تكون مشمولة باتفاقات للتمويل. وسيجري فرع خدمات مراجعة الحسابات متابعة منتظمة مع الشعبة في عام ٢٠٠٤ للتحقق من أن المسائل المتعلقة بالمراقبة قد جرت معالجتها بالكامل.

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٣ أُتيحت للشعب الجغرافية إمكانية الدخول إلى نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل، وهو نظام شبكي لمعالجة توصيات مراجعة الحسابات، وكُلّف كل منها برصد حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في منطقته.

وبذلك أصبحت إدارة الشعب مسؤولة عن ضمان متابعة نتائج المراجعة واكتشاف التقاعس أو القيود المصادفة من أجل تقديم ما يلزم من دعم وتوجيه لتصحيح الحالة. كما تتيح هذه الإمكانية للمديرين مراعاة ذلك عند تقييم أداء الموظفين.

٣٠ - وقد كشف تحليل أجزته الشعب لهذه الجولة الأولى للإبلاغ عن حالة تنفيذ المكاتب القطرية في المناطق لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات عن أنه تم، بالنسبة للأغلبية، اتخاذ إجراءات أو يجري اتخاذها. وتراوحت درجة إنجاز الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات في المكاتب التي قدمت تقارير بين ٦٠ و ١٠٠ في المائة. وينبغي أن يراعى على النحو الواجب أن تقارير مراجعة الحسابات كانت تصدر على مدار العام، ومن ثم فإن انخفاض معدلات التنفيذ قد يكون راجعاً إلى إصدار التقارير في وقت متأخر من السنة. وقد جرت الإشارة إلى أنه تم إيلاء عناية خاصة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المصنفة على أنها في مقدمة الأولويات. إلا أن المكاتب القطرية لم تستخدم في عدد من الحالات نظام قاعدة بيانات مراجعة البيانات والتوصيات الشامل لتسجيل إجراءات المتابعة، بسبب صعوبات تقنية في بعض الحالات. ويتابع فرع خدمات مراجعة الحسابات الأمر مع المكاتب التي تصادف مشاكل في مجال البرمجيات للمساعدة في تحسين الرصد والإبلاغ في المستقبل. وشملت القيود المصادفة في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات التي ذكرتها المكاتب القطرية ما يلي: وجود توصيات محل خلاف؛ وتوصيات تحتاج إلى استجابة منسقة تشمل عدة أطراف مختلفة؛ وتوصيات في مجالي الإدارة المالية والإبلاغ المالي ستصبح لا مجال لها بسبب إدخال أطلس نظام تخطيط الموارد. وقد سلمت الشعب الجغرافية في تحليلها أيضاً بأن نسبة كبيرة من توصيات مراجعة الحسابات تحتاج إلى امتثال مستمر للشروط الموضوعية، مؤكدة من جديد أهمية الحصول على دعم منتظم من إدارة الشعب والمتابعة كلما زار موظفو الشعب المكاتب القطرية. كما تشكل متابعة عمليات مراجعة الحسابات السابقة جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمليات المراجعة اللاحقة.

رابعاً - استعراض مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية

٣١ - بلغت التغطية العامة لمراجعة حسابات نفقات التنفيذ بمعرفة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٢ نسبة ٨٧ في المائة. وقد وردت نسبة ٨٣ في المائة من تقارير مراجعة الحسابات متأخرة عن موعدها وتضمنت نسبة ٢٩ في المائة من التقارير المقدمة إلى المقر آراء متحفظة. وكان السبب الرئيسي لتحفظات مراجعة الحسابات هو ضعف الضوابط الداخلية.

٣٢ - وقد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علما بأنه نتيجة للجهود الهائلة المبذولة لزيادة تغطية مراجعة حسابات المشاريع، فقد تلقت البيانات المالية للصندوق في فترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ رأيا غير متحفظ من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. ويوجد الآن لدى فرع خدمات مراجعة الحسابات، بعد أن وافق المجلس التنفيذي على زيادة قدرته في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، موظفون مكرسون لرصد وتحليل تقارير مراجعة حسابات المشاريع. وشملت هذه العملية الاحتفاظ بقواعد بيانات بشأن خطط وتقارير وتقييمات مراجعة الحسابات، وقيام استشاريين وموظفين باستعراض تقارير مراجعة الحسابات، ويلي ذلك إعداد التقييمات وإصدارها. وجرت أيضا عمليات متابعة منتظمة مع المكاتب القطرية والشعب.

مدى كفاية خطط مراجعة الحسابات المقدمة من المكاتب القطرية/الشعب

٣٣ - كان يتعين على المكاتب أن تقدم خططها المتعلقة بمراجعة الحسابات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر متضمنة تفاصيل المشاريع التي ستجري مراجعة حساباتها والوكالات المنفذة وتقدير للنفقات التي سيجري تكبدها، ومجال مراجعة الحسابات وتكاليفها المقدرة. وكانت خطط مراجعة الحسابات مرضية في ٢٠ مكتبا ومرضية جزئيا في ٢٦ مكتبا وقاصرة في ٢٩ مكتبا. ولم تكن الخطط التي اعتُبرت مرضية جزئيا تتضمن بعضا من المعلومات المذكورة أعلاه بينما لم تتضمن الخطط التي اعتُبرت قاصرة معظم المعلومات المذكورة أعلاه أو لم يتم تقديمها. وتابع فرع خدمات مراجعة الحسابات الأمر مع المكاتب القطرية والشعب لضمان احتواء خطط مراجعة الحسابات المقبلة على المعلومات المطلوبة.

٣٤ - وأظهر استعراض ٤٧٣ تقريرا من تقارير مراجعة حسابات المشاريع التي نفذتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية في ٧٣ بلدا وشعبتين جغرافيتين ما يلي:

٣٥ - مدى كفاية نطاق مراجعة الحسابات. يتعين على المكاتب أن توافي مراجعي الحسابات بمتطلبات مراجعة الحسابات المنصوص عليها في الدليل المالي. وينبغي أن تعالج مراجعة الحسابات مجالات من قبيل: الضوابط الداخلية للمشاريع، والدفاتر والسجلات المحاسبية، وإقرارات التصديق، والتقارير المالية الدورية. وكان نطاق مراجعة الحسابات مرضيا في ٥٧ مكتبا، ومرضيا جزئيا في ١٢ مكتبا، وقاصرا في ستة مكاتب. ولم تعالج تقارير مراجعة الحسابات التي اعتُبرت مرضية جزئيا بعضا من المجالات المذكورة أعلاه بينما لم تعالج التقارير التي اعتُبرت قاصرة أيا من المجالات المذكورة أعلاه أو لم تعالج معظمها. وقدم فرع خدمات مراجعة الحسابات إلى المكاتب القطرية تعليقات محددة على مواطن الضعف

المكتشفة، سعيًا منه لضمان أن تزداد في تقارير مراجعة الحسابات المقبلة كفاية تغطية النطاق المطلوب في الدليل المالي.

٣٦ - مدى اكتمال تقارير مراجعة الحسابات. ينبغي أن تنقل تقارير مراجعة الحسابات النتائج التي يتوصل إليها مراجعو الحسابات وتوصياتهم ورأيهم العام، فضلا عن تعليقات إدارات الوكالات. كما ينبغي أن تكون تقارير مراجعة الحسابات مصحوبة بنسخ مصدقة من جميع النماذج المالية، وفي الحالات التي تتولى فيها الوكالة المنفذة إدارة الأموال المقدمة من جهات مانحة أخرى، يتعين تقديم تقرير مستقل عن مراجعة حسابات الأموال المقدمة من الصندوق. وكانت التقارير المقدمة مكتملة في ١٣ مكتبا. ولم تستوف التقارير بعضا من المتطلبات في ٥٥ مكتبا بينما كانت قاصرة في سبعة مكاتب. وقد أبرز فرع خدمات مراجعة الحسابات في تعليقاته المقدمة إلى المكاتب القطرية العناصر الغائبة في تقارير مراجعة الحسابات التي جرى تقييمها.

٣٧ - التصديق على النماذج المالية. ينبغي أن تتضمن التقارير المالية إقرارات تصديق موقعة من موظفين مفوضين في الوكالات المنفذة. والغرض من الإقرارات هو الشهادة بصحة المعلومات الواردة في التقارير المالية. وجرى التصديق على التقارير المالية على الوجه المناسب في ٥٤ مكتبا. وبلغ عدد المكاتب التي لم يُصدق على بعض التقارير فيها ١٣ مكتبا ولم يُصدّق على أي تقرير في ثماني مكاتب. وأخطرت المكاتب المعنية على النحو الواجب بضرورة ضمان التصديق على التقارير. وسيواصل فرع خدمات مراجعة الحسابات رصد هذا الأمر.

مدى كفاية تقييم المكاتب القطرية لتقارير مراجعة الحسابات وخطط العمل

٣٨ - يوجب الدليل المالي على المكاتب القطرية أن تستعرض تقارير مراجعة الحسابات وأن تعد تقييما لمدى امتثالها لمتطلبات مراجعة الحسابات. وعندما تكون هناك نتائج سلبية لمراجعة الحسابات، يُنتظر من المكاتب أن تناقش حلولاً لذلك مع الوكالات المنفذة وأن تتفق على خطط عمل للمتابعة. وبلغ عدد المكاتب التي كان تقييم تقارير مراجعة الحسابات وإعداد خطط العمل كلاهما مرضيا فيها أربعة مكاتب، ولم يتم إجراء تقييم أو لم يجر إعداد خطة عمل في ١٩ مكتبا، بينما بلغ عدد المكاتب التي لم يكن يوجد فيها تقييم أو خطة عمل ٥٢ مكتبا. ويبدو في كثير من الحالات أن ممثلي الصندوق كانوا يركزون تركيزهم في الحصول على تقارير مراجعة حسابات المشاريع وإحالتها إلى المقر ولم يقوموا بتقييم التقارير أو بتقديم خطة عمل. وكان الاتجاه ينصب على الاستفادة من تعليقات فرع خدمات مراجعة الحسابات في إعداد خطة العمل في وقت لاحق. وجرى التنويه بالجهود التي تبذلها المكاتب

القطرية والوكالات المنفذة في تنفيذ توصيات مراجعي حسابات المشاريع المنفذة وطنيا وتعزيز الضوابط الداخلية للمشاريع.

٣٩ - وتشمل المسائل المثارة فيما جرى استعراضه من تقارير مراجعة حسابات المشاريع ما يلي:

(أ) لم تكن عمليات مطابقة الحسابات المصرفية في بعض المشاريع تتم شهريا في ١٨ بلدا، ولم تكن الوثائق الداعمة كافية بالنسبة لبعض المدفوعات في ٢٢ بلدا؛

(ب) لم تكن النماذج المالية تقدم إلى مكاتب الصندوق في حينها بالنسبة لبعض المشاريع في أربعة بلدان. كما قدمت مشاريع في ٢٩ بلدا نماذج مالية غير مكتملة أو غير صحيحة؛

(ج) لم تكن السلف المقدمة للمشاريع في أربعة مكاتب، تستند إلى الأنشطة المتوخاة في خطة العمل وكانت توجد سلف كبيرة غير مسددة في نهاية السنة؛

(د) لم تتم تسوية حسابات أموال التشغيل مع المقر في خمسة مكاتب؛

(هـ) لم تتبّع الإجراءات التنافسية على الوجه الملائم في شراء السلع والخدمات من جانب المشاريع في ١٣ بلدا؛ ولم تقم بعض المشاريع بالتوثيق الواجب لاستلام السلع ومعاينتها في سبعة بلدان؛

(و) كانت سجلات الجرد في بعض المشاريع غير مكتملة في ٢٢ بلدا، ولم يتمكن مراجعو الحسابات من تحديد مكان بعض المعدات غير المستهلكة في بلدين آخرين؛

(ز) لم يكن يجري الاحتفاظ بسجلات محاسبية على الوجه الكافي في تسعة بلدان؛

(ح) أدخلت تنقيحات على ميزانيات بعض المشاريع دون الحصول على إذن من مكتب الصندوق في ١٧ بلدا؛

(ط) لم تتابع ستة مكاتب على الوجه الكافي توصيات مراجعي حسابات المشاريع المنفذة وطنيا.

إلا أنه ينبغي التشديد على أنه فيما يتعلق بعام ٢٠٠٤ وما بعده، ستمكن نظم الإدارة المالية وإدارة البرامج في أطلس نظام تخطيط الموارد المقر من المعالجة الفعالة لمعظم المسائل المثارة أعلاه. فعلى سبيل المثال، يمكن للمقر أن يرصد عمليات تسوية الحسابات المصرفية وسلف

المشاريع كما سيجري بصفة مستمرة استعراض سجلات الجرد وتنقيحات الميزانية وأرصدة حسابات أموال التشغيل لضمان الامتثال لسياسات الصندوق وإجراءاته.

٤٠ - وتقدر المكاتب عموماً تلقيها تعليقات من فرع خدمات مراجعة الحسابات إذ أن ذلك يمكنها هي ومسؤولي المشاريع من معالجة مواطن الضعف المحددة معالجة أفضل. وقد أفادت هذه التعليقات أيضاً في تعزيز اعتقاد المكاتب. بأهمية التخطيط لمراجعة حسابات المشاريع في الوقت المناسب.

خامساً - استعراض البرامج الإقليمية للصندوق (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)

٤١ - في عام ٢٠٠٣، سلك الصندوق في ميدان مراجعة الحسابات نهجاً شاملاً في استعراض البرامج الإقليمية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، حيث اتبع ممارسة جرى الجمع فيها بين المراجعة الداخلية للحسابات واستعراض تنفيذ السياسات. وأجرى الاستعراض فريق من موظفي فرع خدمات مراجعة الحسابات وفرع الرقابة والتقييم. وحلل الاستعراض الامتثال للإجراءات القائمة وقيّم مدى جودة عمليات إدارة البرامج الإقليمية وتركيزها على النتائج.

٤٢ - وكشف الاستعراض عن أنه جرى اتخاذ خطوات هامة لضمان تلبية البرامج الإقليمية لاحتياجات الصندوق والبلدان في مجالات الصحة الإنجابية والسكان والتنمية من خلال اتباع عملية تشاركية في صياغة البرامج. وجرى استحداث عدد من الممارسات المبتكرة بخصوص توحى المشاركة في تحليل الحالات وتصميم المشاريع الرصد والتقييم اللذين يركزان على النتائج، وبخاصة في حالة مشاريع الصحة الإنجابية للمراهقين. وفضلاً عن ذلك، جرى وضع إطار للرصد والتقييم اللذين يركزان على النتائج للتمكين من تتبع النتائج. وفي الوقت نفسه، أظهر الاستعراض أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق ما يلي: ضمان الامتثال لإجراءات إدارة البرامج والمشاريع؛ والتقييم المنهجي لقدرة المنظمات المختارة على تنفيذ المشاريع الإقليمية؛ وتحسين فعالية نظام الرصد الذي يركز على النتائج؛ وزيادة عدد تقييمات المشاريع/البرامج الإقليمية وتحسين نوعية تلك التقييمات؛ وتبادل الاطلاع على الخبرات المكتسبة في تنفيذ البرامج والتعلم منها.

٤٣ - واستُخدمت نتائج الاستعراض وعديد من توصياته في وضع البرامج الإقليمية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ وفي تنقيح المبادئ التوجيهية للبرنامج المشترك بين الأقطار. كما ترصد الإدارة حالياً عن كُتب متابعة الإجراءات المحددة التي طلبتها الشُّعب المعنية.

سادسا - آليات الرقابة

٤٤ - في إطار سعي الصندوق المتواصل لتحسين إطاره الخاص بالرقابة والمساءلة، أنشأ في عام ٢٠٠٣ ثلاث لجان تنظيمية جديدة هي: اللجنة الرقابية؛ ولجنة شؤون الإدارة؛ ولجنة البرامج. ويرد أدناه ملخص للغرض من هذه الآليات الرقابية وأنشطتها.

اللجنة الرقابية

٤٥ - أنشئت اللجنة الرقابية لضمان فعالية نظم وعمليات المساءلة في الصندوق. وترأس اللجنة المديرية التنفيذية وتضم في عضويتها نائب المدير التنفيذي (للبرنامج)، ونائب المدير التنفيذي (للإدارة)، ومدير شعبة الخدمات الإدارية، ومدير شعبة الخدمات الرقابية، فضلا عن عضو خارجي، هو مدير مراجعة الحسابات الداخلية في اليونيسيف.

٤٦ - وقد اجتمعت اللجنة الرقابية عدة مرات في عام ٢٠٠٣. واستعرضت ملخص النتائج وتحليلات الاتجاهات السائدة في النتائج التي خلصت إليها مراجعة الحسابات التي أجريت في السنوات الأخيرة فضلا عن استعراضات تنفيذ السياسات التي أجرتها شعبة الخدمات الرقابية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢، وقِيَّمت حالة إجراءات المتابعة المطلوبة. وجرى تحديد المسائل المتكررة والملحة وطلب إلى المديرين المعنيين اتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة ورصد ما يحرز فيها من تقدم وتقديم تقارير عنه. وجرى على وجه الخصوص تذكير الشعب المعنية بضرورة تقديم تقارير في الوقت المناسب عن حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وعن العقبات المصادفة في التنفيذ، إن وجدت.

٤٧ - كما استعرض أعضاء اللجنة الرقابية مشروع بيان للسياسة العامة بشأن الاحتيال أعده فريق عامل أنشئ لوضع استراتيجية مشتركة لمنع الاحتيال لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للخدمات المشاريع والصندوق، واتخذوا قرارات بشأن بعض القضايا الرئيسية التي أثرت عند محاولة تكييف بيان السياسة العامة مع الأوضاع داخل الصندوق. وجرى على وجه الخصوص الاتفاق على أن تتولى شعبة الموارد البشرية إدارة السياسة المتعلقة بالاحتيال، بما في ذلك تحديث هذه السياسة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ونشر المعلومات إلى الموظفين والأطراف المعنية وتقديم تدريب للموظفين لتوعيتهم بكيفية منع الاحتيال. وفيما يتعلق بالتدريب، تقرر أن يتعاون الصندوق مع البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع وغيرهما من منظمات الأمم المتحدة للاستفادة من الوفورات التي يحققها كبر الحجم. كما تم الاتفاق على أن يواصل الصندوق الاستفادة من خدمات البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في إجراء التحقيقات، على أن يسدد تكاليف هذه الخدمات.

٤٨ - وفضلا عن ذلك، زُود الأعضاء بمسودة أولية للرسالة الإدارية الموجهة من مجلس مراجعي الحسابات بشأن المراجعة المؤقتة لحسابات الصندوق لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وطلبوا مراعاة الشواغل التي أبداهها مراجعو الحسابات عند إعداد الخطط الإدارية لعام ٢٠٠٤. وأقرت اللجنة الرقابية في آخر اجتماع لها في عام ٢٠٠٣ خطط عام ٢٠٠٤ للمراجعة الداخلية للحسابات واستعراضات لتنفيذ السياسات وأنشطة رقابية أخرى لشعبة الخدمات الرقابية.

لجنة شؤون الإدارة

٤٩ - تشكلت لجنة شؤون الإدارة لتيسير اتخاذ القرار في المجال الإداري المتعلق بعمليات الصندوق في المقر والميدان على السواء. ويرأس نائب المدير التنفيذي (للإدارة) اللجنة ويشمل أعضاؤها مديرين كبارا يمثلون الوحدات التنظيمية للصندوق.

٥٠ - وفي عام ٢٠٠٣، رصدت لجنة شؤون الإدارة بانتظام حالة استخدام الموارد المالية وإسقاطات النفقات في نهاية العام، وأوصت باتخاذ ما يلزم من إجراءات التصحيح والمتابعة. وعلى سبيل الاستجابة المباشرة لعدد من ملاحظات مراجعة الحسابات، قامت اللجنة باستعراض وتوضيح المبادئ التوجيهية المنظمة لاستعمال سيارات المكاتب ومرافق اتصالها في الأغراض الرسمية والشخصية، بما في ذلك المسائل المتصلة بمدى الأحقية في الحصول على الهواتف المحمولة. ولزيادة فعالية البريد الإلكتروني، استعرضت اللجنة أيضا سياسة بشأن استعماله ووافقت عليها.

٥١ - كما حدثت لجنة شؤون الإدارة السياسات والإجراءات المتعلقة بالتشييد والتجديدات، والعقود من الباطن والمنح المخصصة لبناء القدرات. ولمواصلة رصد التكاليف المتصلة بالتشييد وضمان الامتثال للإجراءات القائمة، قررت اللجنة أن يخصص لمشروع التشييد فئة مستقلة في أطلس نظام تخطيط الموارد. ويجري حاليا تبسيط الإجراءات المتعلقة بالعقود من الباطن والمنح، كما سيجري تدارك حالات عدم الاتساق التي حددها فرع خدمات مراجعة الحسابات. وستصدر الإجراءات بصيغتها المنقحة في عام ٢٠٠٤ وستدرج في الدليل البرنامجي للسياسات والإجراءات. وقد استعرضت لجنة شؤون الإدارة الأساليب الرئيسية التي يسيّر بها الصندوق أعماله وقدمت توصيات بشأن التغييرات المطلوب إدخالها لبدء تطبيق المرحلة الأولى لأطلس نظام تخطيط الموارد.

٥٢ - كما جرى تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسفر استنادا إلى توصيات مراجعة الحسابات. وقد وفرت المبادئ التوجيهية للمسافرين والموظفين أحدث ما هو متوافر من معلومات عن العمليات المتعلقة بخطط السفر والإذن به، فضلا عن بعض المسائل الرئيسية والسياسات المتعلقة بالسفر الرسمي. وشددت المبادئ التوجيهية مجددا على الشواغل الأمنية

المتصلة بالسفر وأوردت معايير واضحة لطلبات السفر ودعت إلى استعمال تقنية عقد المؤتمرات بالفيديو ومن بُعد كخيار أول بدلا من السفر.

لجنة البرامج

٥٣ - أنشئت لجنة البرامج لتيسير التطبيق العملي للتوجه الاستراتيجي للصندوق وتشجيع الإدارة التي تركز على النتائج في الاستراتيجيات والعمليات البرنامجية. ويرأس اللجنة نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) ويشمل أعضاؤها مديرين كبارا من الشعب الجغرافية وشعبة الدعم التقني وشعبة الخدمات الرقابية ومكتب التخطيط الاستراتيجي ووحدة الاستجابة الإنسانية.

٥٤ - وقد اجتمعت لجنة البرامج مرات عديدة لمناقشة طائفة متنوعة من مسائل السياسة العامة والمسائل الإجرائية. وعلى وجه الخصوص راجعت فصولا منقحة من الدليل البرنامجي للسياسات والإجراءات ووافقت عليها. وجرى إيلاء عناية خاصة لتحسين عمليات تصميم البرامج والموافقة عليها وضمان التوافق مع المبادرات التي تنفذ بقيادة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أشرفت اللجنة على وضع المبادئ التوجيهية للبرنامج الاستشاري التقني للصندوق التي صدرت في عام ٢٠٠٣ فضلا عن المبادئ التوجيهية لاتباع نهج أكثر انتظاما في إعداد وإدارة مشاريع البرنامج المشترك بين الأقطار. وسيجري وضع المبادئ التوجيهية للبرنامج المشترك بين الأقطار في صيغتها النهائية بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٤.

٥٥ - وقد نظرت لجنة البرامج في النتائج والتوصيات التي خلص إليها استعراض البرنامج المشترك بين الأقطار (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣) وأقرتها؛ واقترحت إطارا للبرنامج الجديد المشترك بين الأقطار (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)؛ ولاستعراض البرامج الإقليمية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣). كما ناقشت إجراءات متابعة توصيات التقييمات المواضيعية التي أجريت خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠. وأنشأت اللجنة أيضا محفلا لتبادل المعلومات المتعلقة بجهود التنسيق الجارية في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

سابعاً - التوصية

٥٦ - قد يود المجلس التنفيذي الإحاطة علما بهذا التقرير (DP/FPA/2004/6).